قوله وقد قبل الفسخ بغير طلاق قال في التحقيق وقاس الطلاق اذا ارتد احدهما قبل الدخول وبعد التسمية هل يتنصف الصداق اولا واذا اسلم المرتد منهما وتزوجها بعد ثلاث يكون عنده على تطليقتين او على ثلاث انتهى عمدة وعبد

قوله قطع احد الزوجين الاسلام بكلمة مكفرة او بالقا مصحف قوله

الانها قبل الدخول واما ذات الاب والوصي فاختلف هل لهما الرضا بالقليل من صداق المثل على ثلاثة اقوال مشهورها الصحة من الاب قبل البناء وبعده ومن الوصي قبل البناء فقط ثم استثنى من المسيلة التي تخير فيها صورتين فقال الا ان يرخص شيء علي ما سماه مما لم يبلغ صداق المثل او يفرض لها صداقا او مثلها بعد ان فرض دونه فيلزمها ما ارضاها به في الصورة الاولى وصداق المثل الذي فرضه ثانيا في الثانية واذا ارتد اي قطع احد الزوجين الاسلام ودخل في دين غير دين الاسلام نسأل الله السلامة والعافية من ذلك انفسخ النكاح بينهما ساعة ارتداده بطلاق بائن على المشهور ولا رجعة له عليها اذا اسلم في عدتها وقد قيل الفسخ بغير طلاق وهو رواية ابن يونس وابن الماجشون ووجه بانهما مفلوبان على فسخه لقوله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر ووجه الاول ان النكاح صحيح ثابت فلا يحل الا بطلاق واذا اسلم الزوجان الكافران سواء كانا كتابيين او غيرهما اسلما قبل الدخول او بعده كان النكاح بولي وصداق اولا ثبتا على نكاحهما مالم يكن ثم مانع مثل ان يكون بينهما نسب او رضاع وان اسلم احدهما اي الزوجين فذلك فسخ بغير طلاق على المشهور وصورة هذه المسيلة بصور منها ان يسلم الزوج وتحته مجوسية ممن ليست من اهل الكتاب ولم تسلم فان اسلمت دهي اي الزوجة كتابية او غيرها قبل زوجها الذي بنا بها كان احق بها ان كان حاضرا فان اسلم وهي في العدة ولو طلقها في العدة اذ لا عبرة بطلاق الكافر ولا نفقة لها فيها

قوله انفسخ النكاح ولها ارتد الزوج المسلم لدين زوجته النصرانية او اليهودية ومحل ذلك بين مالم يقصد المرتد منهما بردته فسخ النكاح والا فلا فسخ وعليه لو اسلم المرتد فالزوجة بائنة ولا تحتاج لعقد ولا رجعة لبقاء العصمة وان قتل على ردته فلا يرث الآخر وتعتد عدة البائن على المشهور عليه والردة بعد الدخول الا موقوفا ظاهر وقبل ان كانت من الزوج غرم لها النصف وان كانت من الزوجة لها لان الفراق من قبلها ولو ادعى رجل ردة زوجته وخالفته بانت عنه لاقراره بردتها وانهم ارثوا

بين الاسلامين الا ان تكون حاملا فلها النفقة والسكنى وقيدنا كلامه بانه بني بها احترازا مما لو اسلمت قبل ان يبني بها فانها تتعين منه مكانها وتحاضر احترازا مما لو كان غائبا ثم قدم وادعى انه اسلم قبل انقضاء العدة فلا يصدق الا ببينة تامل يعقد عليها له

الثاني تنبيه اطلاق الشيخ وغيره على الاستظهار عدة مما زال العدة محصورة في الطلاق والوفاة وهذه ليست واحدة منهما واختلف هل هو كحيضة او ثلاث حيض قولان وان اسلم هو اي الزوج قبلها وكانت كتابية ثبتت عليها اي اقر على نكاحها مالم يكن ثم مانع من الاستدامة كما تقدم سواء كان الاسلام قبل الدخول او بعده فان لم تكن كتابية بل كانت مجوسية فلا يخلو اما ان تسلم مكانها او لا فان اسلمت بعده مكانها كانا زوجين مالم يكن ثم مانع من الاستدامة وان لم تسلم بعده مكانها بل تأخرت اي اسلامها عن اسلامه فقد بانت منه وما قاله في المجوسية خلاف ما في المختصر وهو ان اسلمت بعد زوجها ولم يعد ما بين اسلامهما ثبت نكاحهما سواء كان قبل البنا او بعده وان لم تسلم بعد اسلامها واسلمت علي بعد فسخ النكاح بغير طلاق قال في المدونة قلت كم البعد قال لا ادري الشهر ونحوه قليل وفي بعض الروايات وارى الشهرين بعد فان اسلم مشرك وعنده اكثر من اربع فليختر منهن اربعا ممن يجوز نكاحهن في الاسلام سواء كن اوائل او اواخر قبل الدخول او بعده عقد عليهن في عقد واحد او في عقود مختلفة اسلمن معه او اسلم هو وكن كتابيات والاختيار يكون بلفظ صريح او ما يدل عليه من لوازم النكاح